المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة

العلاقات الدبلوماسية

الأستاذة: مقورة مفيدة

2023/2024

مفتاح المصطلحات

مدخل القاموس

مختصر

مرجع بيبليوغرافي

مرجع عام

قائمة المحتويات

وحدة 5

مقدمة 7

I-تمرين :امتحان الدخول 9

II-التوجيه في حالة رسوب الطالب في الإجابة على امتحان الدخول 11

III-أنشطة تقويمية 13

IV-تطبيقات العلاقات الدولية على المجالات الدولية 15

آ. المجال البري.....15
1. – مرحلة التحديد أو التخطيط:.....15
2. مرحلة الترسيم:.....15

ب. المجال الجوي.....16

پ. المجال البحري.....17
1. تعيين خط الأساس الذي يبدأ منه قياس المجالات البحرية الوطنية:.....17
2. تعيين الحدود الخارجية للمجالات البحرية الوطنية:.....18
3. تحديد المجالات البحرية بين الدول المتجاورة والمتقابلة:.....18

V-أنشطة تقويمية 21

VI-تمرين :اختبار الخروج 23

VII-تمرين 25

خاتمة 27

حل التمارين 29

قاموس 31

قائمة المراجع 33

وحدة

يهدف هذا الدرس الى:

- يهدف هذا الدرس الى تعريف الطالب بالعلاقات الدولية وأهمية اقامة العلاقات بين الدول وأثرها على السياسة الدولية.

- تعريف الطالب بالعلاقات الدبلوماسية، وفهم وتفسير التطور التاريخي لها، والادوار والوظائف التي تقوم بها، فضلا عن القواعد التي تحكم العلاقات ما بين الدول من جهة، والدول والمنظمات من جهة اخرى.

التعريف بالدبلوماسية كألية من أليات اقامة العلاقات الدولية ودورها في تكريس الأمن والسلم الدوليين.

- تعريف الطالب على مجالات تطبيقات العلاقات الدولية والتي تتمثل في المجال البري البحري والجوي.

المكتسبات القبلية:

- أن يستعيد الطالب المكتسبات المعرفية التي اكتسبها سابقا حول مفهوم المجتمع الدولي.

-أن يستعيد الطالب المكتسبات الخاصة بالقانون الدولي العام والعلاقة بينه وبين المجتمع الدولي.

- إضافة إلى مكتسبات أخرى مرتبطة بالعلاقة بين المجتمع الدولي والنظام الدولي والتفريق بينهما.

مقدمة

تعتبر نشأة العلاقات الدولية قديمة قدم وجود الإنسان، ثم أخذت تتطور مع مختلف العصور التاريخية التي مر بهات الإنسان الى أن أصبحت على ما هي عليه اليوم حقلا معرفيا قائما بذاته، مبني على مختلف الدراسات والنظريات العلمية، ومجالا واسعا للبحث والدراسة، فالتحول الكبير الذي عرفه قانون العلاقات الدولية، أدى الى تطور قوانين حماية مصالح المجتمع الدولي ورعاية حقوق أفراده في ظل التغيرات العالمية الحديثة، حيث تطلبت كل هذه التحولات السابقة الذكر إقامة علاقات دبلوماسية تقوم بعدة مهام وأدوار هامة وفاعلة في نطاق العلاقات الدولية، إذ تعد ألية لقيام هذه العلاقات وتنظيمها، كما تسهر على القيام بمختلف الشؤون التي ترتبط بين الدول إذ تعمل بشكل أساسي على التوفيق بين مصالح الدول المتعارضة وتقريب وجهات النظر.

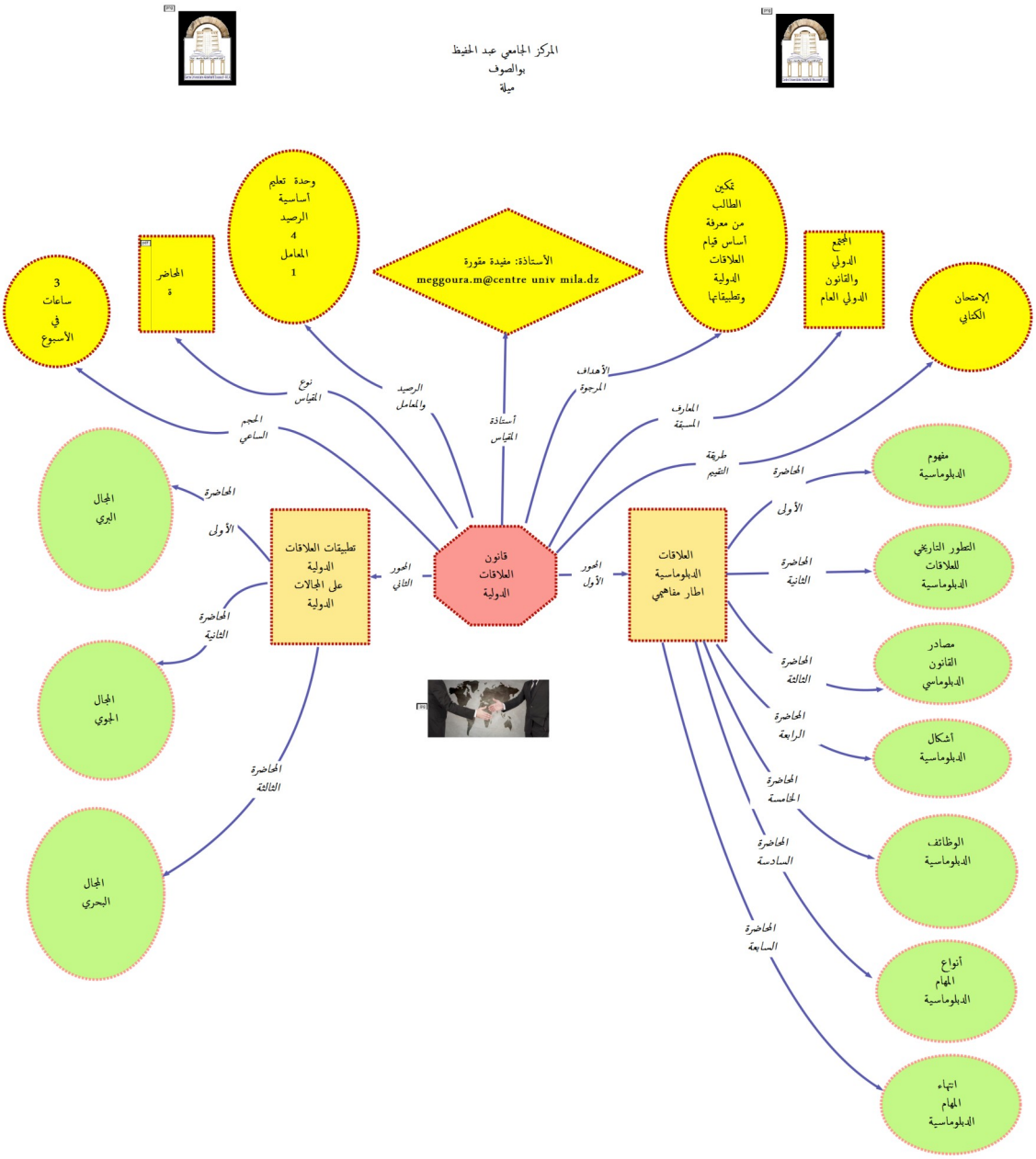
المركز الجامعي عبد الحفيظ
بوالصوف
ميلة
الأستاذة: مقورة
meggoura.m@centre univ mila.dz
وحدة تعليم أساسية
الرصيد
4
المعامل
1
المحاضرة
3
ساعات
في
الأسبوع
تمكين
الطالب
من معرفة
أساس قيام
العلاقات
الدولية
وتطبيقاتها
المجتمع
الدولي
والقانون
الدولي العام
الإمتحان
الكتابي
نوع
القياس
الرصيد
والمعامل
أستاذة
القياس
الأهداف
المرجوة
المعارف
المسبقة
طريقة
التقييم
الحجم
الساعي
قانون
العلاقات
الدولية
المحور
الأول
المحور
الثاني
العلاقات
الدبلوماسية
اطار مفاهيمي
تطبيقات العلاقات
الدولية
على المجالات
الدولية
المحاضرة
الأولى
المحاضرة
الثانية
المحاضرة
الثالثة
مفهوم
الدبلوماسية
التطور التاريخي
للعلاقات
الدبلوماسية
مصادر
القانون
الدبلوماسي
أشكال
الدبلوماسية
الوظائف
الدبلوماسية
أنواع
المهام
الدبلوماسية
انتهاء
المهام
الدبلوماسية
المجال
البري
المجال
الجوي
المجال
البحري

فرنسية

تمرين :امتحان الدخول

[29 ص 1 حل رقم]

يقصد بالمجتمع الدولي كافة و الاقليمية والدولية لتي تتفاعل مع بعضها البعض في العالم

وهو يشكل شبكة معقدة. من و بسبب التجارب الانسانية في بناء الدول.

القانون الدولي هو مجموعة من التي تنظم العلاقات بين الدول ذات ولا تعترف أعلى منها.

II التوجيه في حالة رسوب الطالب في الإجابة على امتحان الدخول

في حالة رسوب الطالب في الاجابة على امتحان الدخول يرجى الاطلاع على المراجع الأتية:
عياشي حفيظة، محاضرات في القانون الدولي[1]

1 - https://budsp.univ-saida.dz/doc_num.php?explnum_id=3695

III أنشطة تقويمية

تمرين 1

[29 ص 2 حل رقم]

هل يعتبر العرف مصدرا أساسيا من مصادر الدبلوماسية؟

- نعم يعتبر العرف مصدرا أساسيا من مصادر الدبلوماسية.
- لا يعتبر العرف مصدرا أساسيا من مصادر الدبلوماسية.

تمرين 2

[29 ص 3 حل رقم]

ما هي علاقة الدبلوماسية بالقانون الدولي

IV تطبيقات العلاقات الدولية على المجالات الدولية

يمثل الاقليم ركن أساسي من أكان قيام الدولة، تمارس عليه سيادتها المطلقة ومن المتعارف عليه أنه كل دولة مستقلة تتمتع بحدودها الجغرافية، حيث أنه من حق كل دولة ممارسة سيادتها على مجالاتها الاقليمية المختلفة البرية، البحرية والجوية.

الأهداف الخاصة بهذا القسم وتتمثل في:

تعريف الطالب بالمجالات المحتلفة التي تبين حدود الدولة الواحدة والتي يحق لها أن تمارس فيها سيادتها الكاملة.

تعريف الطالب بهذه المجالات والتي تتمثل في المجال البري، المجال الجوي، والمجال البحري.

تعريف الطالب بأهم القوانين والمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تحكم هذه المجالات وكيفيات تعيينها وترسيمها بين الدول.

آ. المجال البري

هي الحدود التي حددتها السمات الجغرافية على اليابسة وقام الانسان بصبغها لتحدد سيطرة دولة معينة أو إقليم معين ويتمكن الأشخاص من عبورها من خلال السيارات، القطارات وغيرها.

وتمر عملية انشاء الحدود بمرحلتين أساسيتين هما:

1. – مرحلة التحديد أو التخطيط:

التحديد هنا هو عملية قانونية يتم بموجبها بيان الوصف الدقيق لخط الحدود في السند القانوني المنشئ له، والذي يتخذ شكل معاهدة حدودية أو بروتكول يعقد بين الدولتين المعنيتين، أو قرار تحكيمي أو قضائي صادر عن محكمة تحكيم أو محكمة عدا دولية، أو قرار صادر من لجنة مشتركة لتعيين الحدود، أو قرار صادر من السلطة الاستعمارية، حيث يقوم بهذه العملية القانونية خبراء القانون الدولي العام والسياسية والمسؤولين عن ادارة العلاقات الدولية.

2. مرحلة الترسيم:

هي عملية فنية تعقب عملية التحديد يتم من خلالها وضع خط الحدود الذي تم وصفه في السند القانوني، المنشئ له على الطبيعة وتعريفه بواسطة العلامات الحدودية المادية، أو أي علامة تدل عليه.

وعليه فعملية التحديد هي مرحلة تطبيق عملي على سطح الأرض للوصف النظري لخط الحدود المعين في سند انشائه ويقوم بهذه العملية جهة فنية متخصصة تقوم بتنفيذ ما اتفق عليه الأطراف في المعاهدة الحدودية، أو البرتوكول أو ما توصلت اليه اللجنة المشتركة أو المحكمة المكلفة بتعيين الحدود في صورة خط حدود مادي ملموس على الطبيعة بواسطة الأسلاك الشائكة، أو الأعمدة الخرسانية وغيرها.

تنقسم الحدود الدولية من حيث شرعيتها والاعتراف بها الى حدود يعترف بها القانون الدولي، كما هو معروف عن معظم الحدود الدولية وحدود تعترف بها بعض الدول فقط ، وبخاصة المجاورة وهي نوعان حدود تغيرت مواضعها ولكن لم يتغير وضعها القانوني مثل بعض الحدود في أوربا الشرقية، وحدود تعترف بها بعض الدول من الناحية القانونية، وتعدها حدودا لا تزال قائمة مثل حدود دويلات البلطيق بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية.

فرنسية

ب. المجال الجوي.

يعرف المجال الجوي هو المساحة من القضاء الجوي الخاصة بدولة ما، تستغله الدولة في مختلف الأعمال وتحكمها مجموعة من القواعد والقوانين هي القانون الجوي، والذي عرفته الموسوعة العربية على أنه مجموعة القواعد القانونية التي تحكم النشاط الإنساني، في مجال الملاحة الجوية واستخدام الطائرات وكذلك الفضاء الجوي.

حيث بدأ تنظيم سيادة الدولة على فضائها الجوي، منذ بداية القرن 20 من خلال العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بأحكام هذا القانون. وكان الهدف منه:

- تنظيم سيادة الدولة على فضائها الجوي.

- التوقف بين سيادة الدولة على إقليمها وفضائها الجوي وبين حرية المرور الجوي البريء.

أما بالنسبة للقضاء الخارجي فعلى الرغم من أن غزو القضاء واستكشافه قامت به مجموعة صغيرة من الدول المتقدمة، فإن القضاء نفسه يظل ملكا لشعوب الأرض جميعها وليس من حق أي دولة أو مجموعة من الدول الاستئثار بفوائده ولا يشير العمل الدولي على معارضة الاستخدام الحر للفضاء الخارجي، ولكن مبدأ سيادة الدولة على إقليمها الجوي ومداه.

بعد مفهوم السيادة الوطنية على القضاء الجوي هو الأساس والجوهر الذي يقوم عليه القانون الجوي، هذا المفهوم كان العمود الفقري لجميع قواعد القانون الجوي منذ إتفاقية باريس لعام 1919 وأعجبت لحكومات في جميع أنحاء العالم بما في ذلك 38 دولة ممثلة في الاتفاقية على رغبتها في تسخير الفضاء الجوي من خلال رقابة تنظيمية صارمة. وأكدت على هذا المبدأ اتفاقية شيكاغو لعام 1944. وهي أهم اتفاقية بهذا الخصوص حيث نصت على ما يلي:

من أهم الاتفاقيات التي تناولت سيادة الدولة على إقليمها الجوي ونظمت مرور الطائرات الأجنبية فوق أقاليم الدول الأخرى، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 4 أفريل 1957، حيث نصت على ما يعرف

فرنسية

ب. المجال البحري.

يعتبر المجال البحري محل خلاق عند فكرتين متعارضتين أو اتجاهين متعارضين حيث يرى أصحاب الاتجاه الأول بضرورة حيازة الدولة على السيادة على البحار وبسط سيادتها عليها، فيما يرى الاتجاه الثاني بأن البحار حرة، ولا يمكن السيطرة عليها من أي طرف.

الا أن هذا الخلاف بدأ يتضاءل عبر مرور الزمن ونظرا لتطور المجتمع الدولي وتبعا لمصالح وحاجات الدولة البحرية الكبرى حيث استقر الموقف على التمييز بين أعالي البحار والبحر الاقليمي المتمثل في حزام بحري محاذ لشاطئ الدولة الساحلية يعتبر جزءا من اقليمها ويخضع لسيادتها ويسود أعالي البحار مبدأ الحرية للجميع.

1. تعيين خط الأساس الذي يبدأ منه قياس المجالات البحرية الوطنية:

لتعيين خط الأساس أهمية كبيرة تكمن في أنه يمثل نقطة البدء لاحتساب المجالات البحرية للدولة، كما انه الفاصل الذي يميز بين المياه الاقليمية والمياه الداخلية التي يحصرها مع اليابسة.

وهناك عدة أساليب لتعيين خط الاساس يمكن تناولها في عدة نقاط:

- خط انحسار المياه:

حيث جرى العمل على أن خط انحسار المياه وقت الجزر على طول الشاطئ يمثل الاساس العادي لقياس عرض المياه الإقليمية، حيث أن علامة انحسار المياه وقت الجزر المعاكسة لعلامة ارتفاعها وقت المد هي التي تبنتها الدول بصورة عامة في ممارستها لقياس عرض بحرها الاقليمي.

- الخطوط المستقيمة:

يعتمد على هذه الطريقة في حالة وجود تعاريج مليئة بالانحناءات وبروز أو تناثر جزر صغيرة على طول الشاطئ، حيث يتكون خط الأساس من خطوط مستقيمة تصل بين الرؤوس البارزة أو نقاط البروز للجزر القريبة.

- تعيين خط الأساس في بعض الحالات الخاصة:

تختلف طرق تعيين خط الأساس في بعض الحالات الخاصة كالخطاب والموانئ والجزر والأنهار والمرتفعات التي تنحسر عنها المياه وقت الجزر، فضلا عن الأحكام الخاصة بالأرخبيلات.

2. تعيين الحدود الخارجية للمجالات البحرية الوطنية:

- تحديد البحر الاقليمي والمنطقة الملاصقة:

- تحديد البحر الاقليمي:

تمارس الدولة الساحلية باعتراف الفقه والقضاء، وبحكم القانون والعمل الدولي سيادة على حزام بحري متاخم لشاطئها يعرف بالبحر الاقليمي وما يعلوه من هواء، وكذلك قاه البحر وباطن أرضه وهذا ما قررته اتفاقية جنيف للبحر الاقليمي سنة 1958م.

- المنطقة المتاخمة:

ان فكرة المنطقة المتاخمة للبحر الاقليمي وليدة الضرورة العملية لحماية بعض مصالح الدولة الساحلية خاصة بالنسبة للمسائل الجمركية والمالية والصحية والأمنية التي لا تتوفر لها حماية فعالة اذا اقتصر نشاط الدولة الساحلية لحمايتها على امتداد البحر الاقليمي الذي كان ثلاثة أميال فحسب، بالإضافة الى ذلك تم اضافة منطقة من البحر العالي لتمارس الدولة الشاطئية عليها بعض حقوق الرقابة الضرورية لحماية مصالحها الجوهرية.

- تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة:

المنطقة الاقتصادية الخالصة هي أهم أوجه التحديد في القانون الدولي للبحار، الذي جاءت اتفاقية 1982 تجسيدا وتقنينا له فما كانت بمثابة نوع من التوفيق بين المبالغة في الادعاءات على مد السيادة الاقليمية على مسافات مترامية من البحار. حيث عرفت حسب اتفاقية قانون البحار لسنة 1982، المادة (55) منه على أنها مجال بحري يقع وراء البحر الاقليمي وملاصقة له، ويحكمها نظام قانوني مميز كما هو مقرر في هذه الاتفاقية التي تحدد حقوق الدولة الساحلية وولايتها وحريات الدول الأخرى.

حيث تحدد المادة (57) مجالها ب 200 ميل بحري من خطوط الاساس التي يقاس منها عرض البحر الاقليمي وعرض المنطقة الاقتصادية 188 ميل بحري ابتداءا من الحد الخارجي للبحر الاقليمي الذي تمارسه عليه الدولة الساحلية سيادتها.

- تحديد الجرف القاري:

تحديد الجرف القاري حسب اتفاقية جنيف 1958 يتم حسب معيارا مزدوجا لتحديد يتمثل في العمق وامكانية الاستغلال، حيث تضمنت المادة (1) ان الجرف القاري هو قاع البحر والأرض الواقعة تحته في المساحات المائية خارج منطقة البحر الاقليمي الى خط منسوب عمق 200 ميل أو خلفها بقدر ما يسمح به استغلال الموارد الطبيعية لتلك المناطق.

أما الجرف القاري حسب اتفاقية قانون البحار 1982 فقد تضمنت نصا توفيقيا للاتجاهات المختلفة خاصة الدول التي لها امتدادات قارية شاسعة والتي ليس لها فقد نصت المادة (76) على أن الجرف القاري لأي دولة ساحلية يشمل قاع وباطن الأرض المساحات المغمورة التي تمتد الى ما وراء بحرها الاقليمي في جميع أنحاء الامتداد الطبيعي لإقليم تلك الدولة حتى الطرف الخارجي للحافة القارية أو الى مسافة 200 ميل بحري من خطوط الأساس التي يقاس منها عرض البحر الاقليمي أذا لم يكن الطرف الخارجي للحافة القارية يمتد الى تلك المسافة.

حيث تشمل الحافة القارية المغمورة الجرف والمنحدر والمرتفع القاري فإنه يجب أن لا يتجاوز الحدود الخارجية للجرف القاري 350 ميلا بحريا من خطوط الأساس وهذا لإقامة التوازن بين المصالح ولترضية الدول التي لها امتدادات قارية واسعة، حيث يتم تحديد الجرف القاري بطريقتين:

الطريقة الأولى: قياسية وهي محددة ب 200 ميل.

الطريقة الثانية: جيولوجية تعتمد على عمق الحافة الخارجية للامتداد القاري، وفقا لقياسات محددة بحسب طبيعة الكتلة المغمورة ولكن في جميع الحالات لا يمتد الجرف القاري لأي دولة ساحلية الى أبعد من 350 ميلا بحريا من خطوط الاساس.

3. تحديد المجالات البحرية بين الدول المتجاورة والمتقابلة:

تكون مشاكل تحديد المجالات البحرية أكثر حدة بين الدول المتجاورة والمتقابلة ذلك أن الأمر لا يتعلق هنا بتحديد المساحات التي تمتد اليها سلطات الدولة الساحلية تجاه البحر المفتوح، وانما يخص تعيين الحد الفاصل بين مجالات بحرية متلاصقة وهذا يكون في حالة البحار الضيقة أو المغلقة وشبه المغلقة، وكذلك الضحلة المتواجدة بين دول متجاورة، وعليه فان المساحات المعنية هي البحر الاقليمي، الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة، ويتم تحديدها عن طريق عدة أساليب هي:

- الاتفاق:

ذلك أنه بإمكان الدول ذات شواطئ متقابلة أو متجاورة أن تلجأ الى الاتفاق لتحديد مجالاتها البحرية، كما وضعت عدة عوامل يجب أخذها بعين الاعتبار عند اجراء المفاوضات للوصول الى اتفاق الحدود.

- قاعدة خط الوسط أو الأبعاد المتساوية:

وتعتمد على القياس الدقيق، حيث تكون كل نقاطه على أبعاد متساوية عن أقرب نقاط خطوط الأساس لكل الدولتين المعنيتين بفضل خط الوسط بين الدول المتقابلة على أساس تقسيم المسافة بين ساحلي الدولتين الى مساحتين متساويتين، بينما يطبق خط الأبعاد المتساوية في حالة الدول المتجاورة التي تقع على ساحل واحد أي لها حدود جانبية حيث تبدأ من الساحل عند نهاية الحدود البرية وتمتد نحو أعالي البحار.

فرنسية

* *

*

تعتبر عملية ترسيم الحدود أمر هام وضروري وذلك لمعرفة حدود كل دولة، حتى يتسنى لكل دولة معرفة حدودها وممارسة سلطتها عليها بكل حرية وفي نفس الوقت عدم تجاوز حدودها الى حدود الدول الاخرى خاصة بين الدول المتجاورة بريا، لذلك فإن قانون العلاقات الدولية عمل من خلال مختلف المعاهدات والاتفاقيات الدولية على وضع الحدود بين الدول وترسيمها بشكل منظم ومدروس تسهر على تنفيذه لجان عالمية مختصة وذلك من أجل الحفتظ على الامن والسلم العالميين وتفادي الحروب والصراعات.

٧ أنشطة تقويمية

تمرين 1:تمارين الخروج

[29 ص 4 حل رقم]

ماهي المجالات التي تطبق عليها العلاقات الدولية؟

- ☐ المجالات البرية والبحرية فقط
- ☐ المجالات البرية والجوية فقط
- ☐ المجالات الجوية والبحرية فقط
- ☐ المجالات البرية والبحرية والجوية

VI تمرين :اختبار الخروج

[30 ص 5 حل رقم]

يرتبط مفهوم الدبلوماسية بعدة مفاهيم ذات الصلة بالممارسة الدبلوماسية

☐	التمثيل الدبلوماسي
☐	السياسة الخارجية
☐	العلاقات الدولية
☐	القانون الدبلوماسي

VII تمرين

[30 ص 6 حل رقم]

ما هي أول اتفاقية دولية قننت العمل الدبلوماسي؟

- اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961
- اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1963

خاتمة

تعتبر الدبلوماسية فاعل هام من الفواعل التي ساهمت في تكوين علاقات سلمية بين الدول، وعملت على نبذ الحرب والعنف الدوليين، حيث أصبحت مع تطورها التاريخي أكثر تنظيما تعمل وفق مؤسسات مهنية ما جعل منها تكتسي طابعا ديناميكيا بين الدول يقوم على عدة أسس منها الاحترام الكامل للسيادة الوطنية، حرية التعبير واستقلال الشعوب، ولقد ارتبطت ظاهرة الدبلوماسية وتطورها مع تطور العلاقات الدولية عبر مختلف الحقب الزمنية المختلفة بداية من العصور القديمة التي كانت تمارس الدبلوماسية كل حسب الأعراف التي تهدف الى نبذ العنف والميل الى الأمن التي تمليها فطرة الانسان عليه مرورا بالعصور الوسطى وجاء في التعاليم الاسلامية التي تحث دائما على السلم والأمن وحماية الأفراد من العنف والقتل لنصل الى العصور الحديثة التي قننت الدبلوماسية ووضعت أسسها القانونية ومبادئها التي جعلت منها حقلا معرفيا وقانونيا تتبعه جميع الدول.

حل التمارين

1 < (ص 9)

يقصد بالمجتمع الدولي كافةالدولوالمنظماتالاقليمية والدولية لتي تتفاعل مع بعضها البعض في العالم
وهو يشكل شبكة معقدة. منالعلاقات و المصالح بسبب التجارب الانسانية في بناء الدول.
القانون الدولي هو مجموعة من القواعد التي تنظم العلاقات بين الدول ذات السيادة ولا تعترف بسلطة أعلى منها.

2 < (ص 13)

- ○ نعم يعتبر العرف مصدرا أساسيا من مصادر الدبلوماسية.
- ◉ لا يعتبر العرف مصدرا أساسيا من مصادر الدبلوماسية.

3 < (ص 13)

يعبر القانون الدبلوماسي فرع من فروع القانون الدولي العام الذي يضم القواعد القانونية التي تهتم بتنظيم العلاقات السلمية بين أشخاص القانون الدولي، ويتناول بصفة خاصة تنسيق العلاقات الخارجية للدول.

4 < (ص 21)

- ☐ المجالات البرية والبحرية فقط
- ☐ المجالات البرية والجوية فقط
- ☐ المجالات الجوية والبحرية فقط
- ☑ المجالات البرية والبحرية والجوية

5 > (ص 23)

- [x] التمثيل الدبلوماسي
- [x] السياسة الخارجية
- [x] العلاقات الدولية
- [x] القانون الدبلوماسي

6 > (ص 25)

- (•) اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961
- ( ) اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1963

قاموس

الدبلوماسي

الدبلوماسي (بالإنجليزية: Diplomats) شخص تعينه دولة كمبعوث لدولة أخرى لتمثيلها ومتابعة شؤونها في المجالات المختلفة أو تمثيلها في منظمة دولية. ويتمتع هذا الشخص بحصانة دبلوماسية.

قائمة المراجع

[1] رابحي لخضر، الدبلوماسية بين القطع والانهاء وفق قواعد القانون الدولي والممارسة الدولية، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية

[2] - حنان مصطفى أخميس، تاريخ الدبلوماسية، دار أمجد للنشر والتوزيع، 2023، ط 1

[3] محمود حسن أحمد، العلاقات الدولية في دار الاسلام، دمشق: دار الثقافة العربية، 1996

[4] مايا الدباس، ماهر ملندي، العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، سوريا: منشورات الجامعة الافتراضية السورية، 2018

[5] بدر شنوف، محاضرات في قانون العلاقات الدولية (العلاقات الدبلوماسية والقنصلية)، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2019-2020، ص 25

[6] خلود محمد خميس، دور الدبلوماسية في تفعيل السياسة الخارجية العراقية اتجاه افريقيا بعد عام 2003، جامعة بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية،

[7] مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2006.

[8] عبد العزيز بن ناصر العبيكان، الحصانات والامتيازات الدبلوماسية والقنصلية في القانون الدولي، الرياض: شركة العبيكان للأبحاث والتطوير، 2007.